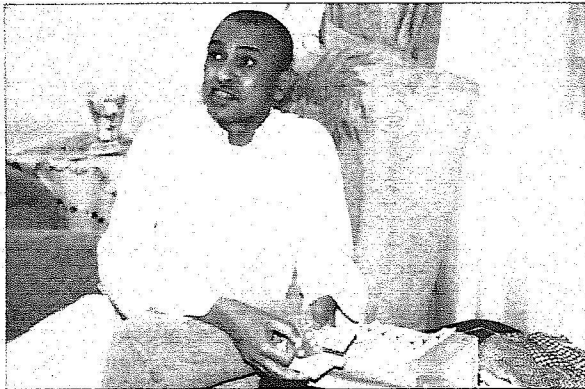


ذوو الضحايا : قرار الملك أكبر عزاء ومتضررون يطالبون بكشف أسماء المتهمين

استبعاد الحكم بإعدام متهمي كارثة جدة .. وتوقعات بقطع أيدي اللصوص



(تصوير : ملفي الوليدي)

المواطن عبدالله السلمي يتحدث الى «اليوم»

الليديان : مساءلة ديوان الرقابة عن تهاونه في كشف التجاوزات
قاروب : الحاكمة حسب نظام المرافعات والجزاءات

وتترقب الأوساط الشعبية واهالي الشهداء وذووهم الاعلان عن أسماء المتهمين الذين سيتمكنون امام هيئة التحقيق والادعاء العام بعد اسبوعين بعد ثبوت تورطهم بكارثة سيول جدة التي راج ضحيتها 150 شخصاً. وعرضهم والتشهير بهم عبر الإعلام ليكونوا عبرة لغيرهم.
دائرة الفساد

ويترقب المجتمع ما سوف يصدر من أحكام على المتهمين وسط مخاوف بعض الإدارات التي سجلت ضدها بعض المخالفات والتي يمكن أن توسع دائرة مكافحة الفساد ويطولها حتى وان كان عملها ودورها يختلف عما حدث في كارثة السيول. فيما يتساءل العديد عن عدم مساءلة ديوان الرقابة العامة بوصفه جهة رقابية لرتكبي التجاوزات والمخالفات التي قادت إلى هذه الكارثة التي راج ضحيتها عدد من الأبرياء وكلفت الدولة الملايين.

خيانة واعدام

وتدور احاديث عن اعتراف أحد مسؤولي أمانة محافظة جدة السابقين للجنة تقصي الحقائق بارتكابه عدداً من المخالفات ومشاركة رجال أعمال في السطو على عدد من المخططات وهو ما

احمد معيض ، نهار الشري ،
عمر الطيري ، عمر القاضي - جدة

لا حديث في مجالس جدة خلال الأيام الماضية سوى عن قرار خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - بإحالة المتهمين في كارثة السيول ومحاسبتهم وتقديمهم للمدانة. ذلك القرار الذي أُلغ صدر المواطنين والمقيمين بأن ساعة الحساب بدأت. وجاءت تبعات القرار أسرع من الصوت واقسى من الحجر وتحرك لها الشعب بقيادة أبي معتب وانتفضت لها الجهات الحكومية والخاصة بتنفيذ القرارات التي أمر بها خادم الحرمين الشريفين. ومن ضمن النتائج التي بدأت مع تبعات القرار وأصبحت شاهد عيان تسلم وزارة المياه مسؤولية بحيرة الصرف الصحي السمأة سابقا بحيرة السك بعد ان قامت أمانة جدة بتفقدتها عبر فرق خاصة في الأيام الماضية التي تلت القرار للعمل على تحفيظها وإعادة مجاري السيول الدفونة داخل الارض. وايضا قرار اعداد مخطط شامل ومكامل لشرق مدينة جدة من ضمن النتائج التي بدأت تلوح في الأفق.

اسماء المتهمين

يعتبره المجتمع نوعاً من الخيانة التي تستوجب الاعدام.

“اليوم” استطلعت آراء عدد من المختصين في القضايا الشرعية عما يمكن أن يصدّر في القضية من أحكام وعقوبات تعزيرية وهل تستمر المحاكمات فيها اعواماً طويلة خاصة التي سيتم نظرها من قبل ديوان المظالم أم أن القضية ستسكن قاعة تأخير الأعدام.

وأكد المستشار القضائي بوزارة العدل سابقاً وعضو اتحاد العرب المؤرخين ورئيس الجمعية الفلسفية لدول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط الدكتور صالح اللحيدان أن هذه القضايا يستبعد فيها الإعدام وإنما قطع الأيدي والتعزير بالسجن والغرامة واردة حسب كل إدانة يعترف بها المتهم خاصة أن السرقة والسلب يوجد لها قواعد شرعية في الأحكام أما الخيانة فتعود لنظر ولي الأمر متوقفاً أن المتهمين ستمت معاقبتهم ضمن القواعد الشرعية وحسب توجيه ولي الأمر معتبراً أن القضايا سيظل لها على أنها نوع من الاختلاس والسرقة من بيت مال المسلمين والتواطؤ بالباطل والاتفاق على الاضرار بالمال العام ومثل هذه الجرائم يحسم فيها التعزير والسجن ويمكن أن تصل

فيها الاحكام الي قطع اليد بما يتعلق بالسرقة إن ثبتت إدانته بالاختلاس والسرقة واستقلال النصب يعتبر خيانة وعقوبتها حسب ما يقدره النظام وولي الأمر .
وضع مختلف

وحول إحالة جزء من القضايا لديوان المظالم والذي تعود الجميع على أن القضايا يتم الترافع فيها

اعواما طويلة دون إصدار حكم وأغلب القضايا تعود الديوان على رفضها. توقع اللجيدان أن يكون وضع هذه القضايا مختلفا عن القضايا التي تستغرق اعواما طويلة في ديوان المظالم وهناك عدة عوامل منها أن ديوان المظالم سوف تصل له لائحة العوى مرفقا معها الاعترافات والإدانة كما أن

القضايا التي تتأخر دائما تكون "مالية" متوقفا حسم ديوان المظالم القضايا فى وقت قياسي، وحول متابعتها للقضية والجهات التي تم القبض على مسؤولين فيها وتجنب مساءلة ديوان المراقبة العامة عن تعامله فى منع المخالفات والتجاوزات ولم يتم توجيه الاتهام لها بالتقصير والإهمال أكد أن مثل

هذه الجهة كان يجب مساءلتها في حالة ثبوت مسؤوليتها أو تقصيرها في عملها.

تجاوزات ومخالفات

وقال الشيخ الدكتور عبدالحسن السبيكان : إن كل عقوبة سيحكم فيها بموجب الإدانة والجريمة والمخالفة ويفدر فيها نوع الجناية. والعقوبة القضائية سوف تصدر

من الحاكم ولا يمكن الإفتاء فيها لان الوضع لا يمكن الإفتاء فيه قبل أن تحدد الإدانة أو الجناية .
وعن توقعاته لاستمرار مثل هذه المحاكمات واستمرارها وقتا طويلا قال: اعتقد ان الاحكام فى مثل هذه القضايا لن تتأخر بعكس القضايا الحقوقية والمالية التي تستمر اعواما طويلة خاصة في ديوان المظالم.

وحول الدهشة من عن عدم مساءلة ديوان الرقابة عن عدم كشف التجاوزات والمخالفات او التصدي لها ومع ذلك لم تتم مساءلته ضمن الادارات الاخرى... قال ليس لدى تعليق على ذلك .
الحكام جزائية

وتوقع المحامي الدكتور ماجد شاربوب أن تتوافق الاحكام مع الانظمة ونظام المرافعات الشرعية مؤكدا ان احكام هذه القضايا جزائية وفق الاجراءات الصحيحة والقواعد والانظمة. وحول توقعه لما يمكن أن يصدر من أحكام قال :
ان كل حكم يمكن أن يميز حسب حجم الإدانة والعقوبة التي تصدر شرعيا ونظاميا، مستبعدا ان تطول المحاكمات خاصة في ديوان المظالم لان مثل هذه القضايا تختلف عن باقي القضايا التي يتأخر ديوان المظالم في البت فيها عادة .
مضيفا ان عدم مساءلة ديوان الرقابة



سائق فادحة خلفتها كارثة سيول جدة

العامّة من قبل لجنة التحقيق وتقصي الحقائق لا يعلم عنها وربما أن ديوان الرقابة لديه تقارير او رصد للمخالفات والتجاوزات التي قادت لهذه الكارثة.

ومن جانبهم استقبل الاهالي وذوو الضحايا الاوامر المكينة بارتياح مؤكدين انها ليست مستغربة من ملك اتتد العدالة منهجا وهو اول من اساهم في المقودين وهو الان يأمر بمحاسبة التسببين في الفاجعة ، وقال المواطن عبدالله داخل السلمي : فقدت زوجتي واثنين من ابنائي في تلك الكارثة ونسأل الله تعالى ان يتقبلهم من الشهداء وليس بمستغرب على ملك الانسانية مثل تلك الاوامر الملكية التي صدرت مؤخرا فقد كانت وقفة خادم الحرمين الشريفين حفظه الله معنا في تلك الكارثة ولواساته لنا بالغ الاثر في التحقيق من مصابنا وامره الكريم بصرف مليون ريال لكل شهيد وها هو اليوم يحاسب كل من تسبب في ازهاق ارواح الابرياء فجزاه الله عنا خير الجزاء .
ملك عادل

واكد ابراهيم موسى جعفر "تفادي الجنسية" والذي فقد زوجته وجميع ابناته ان الامر الملكي الذي تضمن احالة المتهمين في فاجعة سيول جدة لهيئة الرقابة والتحقيق وتكليف وزارة الداخلية بإدراج الفساد المالي والإداري ضمن الجرائم التي لا يشملها العفو لا يصدر الى من ملك عادل تهمة مصلحة شعبه فلا نستطيع ان ننسى وقفته معنا "حفظه الله" بإرسال برفقيات العزاء والمواساة لنا مليون ريال لكل شهيد وكذلك استشاره "حفظه الله" لتلك الأحداث المؤلمة دون تفرقة بين مواطن أو مقيم ونسأل الله ان يحفظ خادم الحرمين الشريفين للإسلام والمسلمين.
برقية عزاء

أما محمد السننني فأتضاف : فقدت أكبر ابنائي في تلك الفاجعة فهو من كان يقوم بواجبات المنزل لكبر سني ولله الحمد من قبل ومن بعد وتم إيواني أنا وزوجتي وبصرف تمويصات عن منزلي المتضرر وايضا وصلتني برفقية تعزية من ملك الانسانية والتي خففت الكثير من مصابي وكان امره الكريم بعحاسبة المقصرين وايقاع الجزاء الشرعي الراجع لكل من ثبت تورطه تخفيفا لعابنا في فقد ابني ونسأل الله ان يبارك في جهود ملك الانسانية لما فيه خير للإسلام والمسلمين.